Distr.
GENERAL

GC.9/13
5 November 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

# المؤتمـــر العـــام

الدورة التاسعة
فيينا، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

## ملتقى التنمية الصناعية

## مكافحة التهميش من خلال التنمية الصناعية المستدامة: التحديات والفرص في عالم آخذٍ في التعولم

ورقة مواضيعية مقدمة من الأمانة

**الملخص**

بالرغم من أن زيادة التكامل من خلال تدفقات السلع والخدمات وعوامل الانتاج عبر الحدود يمكن أن تفضي إلى زيادة الفعالية على النطاق العالمي، فان بلدانا عديدة معرّضة لخطر تفويت منافعها المحتملة بالكامل. ولأسباب مختلفة، يعدّ قطاع الأعمال أكثر القطاعات تعرضا لتحديات العولمة؛ وهو أيضا حجر الأساس لأي استراتيجية تكاملية ناجحة. ولكن، ما هي التحديات المحددة التي تواجهها الشركات في البلدان النامية عندما تحاول الدخول إلى السوق العالمية؟ وكيف يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص من أجل تحقيق التكامل الفعلي؟ هذه هي بعض المسائل التي ستحاول هذه الورقة تناولها. وهي تسلط الضوء على التعقد والطابع الملحّ اللذين تتسم بهما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وعلى الحاجة إلى ايجاد ردود إستبقاقية، وهذا سيزداد إلحاحا في الأعوام القادمة عندما تتردد في العالم بأسره الهزات الاقتصادية المستجدة بعد الأحداث الأخيرة.

### مقدمة

١- سوف يعقد ملتقى التنمية الصناعيـــة الذي عنوانه "*مكافحة التهميش من خلال التنمية الصناعية المستدامة: التحديات والفرص المتاحة في عالم آخذ في التعولم*"، كجزء من الجهد المتواصل المبذول لحفز القيام بمناقشة جوهرية حول دور اليونيدو المتطور ومساهمتها في تحقيق الأهداف الانمائية الدولية.

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق الى الاجتماعات.

V.01-88278(A)

Distr.: 12 November 2001

٢- وقد كانت الملتقيات العالمية التي نظمتها اليونيدو من قبل قد سلطت الضوء على ضرورة معالجة الصلات المفقودة في البرنامج الانمائي الدولي الحالي وشددت بصفة عامة على التدابير التكميلية التي ينبغي اتخاذها. ومع أنه سبق التأكيد في مناسبات سابقة على استمرار أهمية الصناعة لتدعيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في هذه الحقبة من التكامل والتحرير الاقتصاديين المتزايدين، فان واقع التنمية في الوقت الحاضر يستوجب منا أن نمضي قدما ونبحث بعناية أكثر في الكيفية التي يمكن بها للصناعة أن تكون قوة حيوية في احداث عملية تنمية مستدامة. وهكذا، فان القصد من الملتقى هو استكشاف السبل التي يمكن لليونيدو من خلالها أن تساعد البلدان على الاندماج تدريجيا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي على زيادة مساهمتها إلى أقصى قدر في عكس عملية التهميش.

٣- ومع أن هنالك اتفاقا واسعا على أن برامج الاصلاح الاقتصادي التي استهلتها البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية ساهمت بقدر كبير في وصل البلدان بالتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية، فان من المسلّم به في الوقت ذاته أن هذه البرامج لم تكن كافية لترجمة هذا التقدم إلى نمو مستدام للانتاجية. ونتيجة لذلك، أخذ يتضاءل الدعم العمومي الواسع النطاق للاصلاح الاقتصادي، خصوصا في البلدان التي لم تفلح في الالتحام بشكل فعال بالنظام الاقتصادي الدولي وفي جني ثمار تحرير الاقتصاد. وظلت اليونيدو تشير منذ بعض الوقت إلى ضرورة تحديث البرنامج الانمائي الدولي وجعل العولمة عرضا مربحا لكل البلدان. وما انفكت المنظمة تؤكد على ضرورة معالجة عدم كفاية تدفق المعلومات والمهارات والمعرفة إلى البلدان النامية وداخل هذه البلدان، إلى جانب الحاجة الماسة إلى معالجة حالات اللاتوازن الحالية في القواعد التجارية والمالية للنظام المتعدد الأطراف. وبالتالي، فان من الضروري اتخاذ تدابير جديدة لتمكين منشآت القطاع الخاص الحيوية في البلدان النامية من الوصول إلى ما تحتاج اليه من معلومات وتكنولوجيا ومهارات ومعارف للالتحام بالاقتصاد العالمي.

٤- وتعد مهمة تحديث البرنامج الانمائي على نحو يمكّن المجتمع الدولي من تناول الأبعاد الأساسية للتنمية (النمو الاقتصادي، الانتاجية، الانصاف الاجتماعي، تقليص الفقر، حماية البيئة) مشروعا كبيرا. وبالتالي، فانه لا يمكن تصوره الا كمجهود مشترك بين كل المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها اليونيدو التي لها دور هام جدا ينبغي لها أن تؤديه في هذا المجهود. فبالاشتراك مع سائر المنظمات الدولية، تحتاج اليونيدو إلى مواصلة استكشاف أفضل السبل لمساعدة الحكومات والقطاع الخاص على التعاون على تعزيز حشد الموارد الوطنية والخارجية على السواء لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- وبامكان الصناعة أن تساهم مساهمة هامة جدا في النمو وفي زيادة مستويات الدخل وتخفيض مستويات الفقر في البلدان النامية، وذلك للأسباب التالية:

- أنها هي المحرك الرئيسي لتحسين البنية الاقتصادية للبلدان النامية بدءا بالقطاعات التي تشكو من ضآلة في النمو والانتاجية وانتهاء إلى القطاعات التي تتميز بانتاجية عالية وامكانات نمو؛
- أنها أكثر مستعملي التكنولوجيا كفاءة وأكثرها فعالية في نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد؛
- أنها تخلق المهارات والمعرفة والقدرة على تنظيم المشاريع والابتكار؛
- أنها تشجع على الحراك الاجتماعي، بصفته مصدرا هاما للعمالة ومولّدا للدخل، وأنها بمثابة قوة مغنطيسية كبيرة لاجتذاب الموارد الخارجية لأغراض التنمية.

٦- وفي معظم البلدان النامية، كانت الصناعة مضطرة تاريخيا إلى الاعتماد بقدر كبير على عوامل الانتاج

والقدرات المحلية. غير أن ظاهرة العولمة السريعة التي يشهدها العالم تعتمد بقدر متزايد أكثر فأكثر على الموارد المتحركة — والمتقلبة أحيانا - على الصعيد الدولي. وفي حالة أقل البلدان نموا بوجه خاص، يتعين على الاستراتيجيات الانمائية أن تكون في مستوى التحديات الجديدة المنبثقة من الصعوبات المعترضة في اجتذاب هذه الموارد واستبقائها والجمع بينها وبين الموارد الداخلية المحسنة.

٧- وقد اعتمد المجتمع الدولي مجموعة من المعايير والاتفاقيات التي يقصد بها حث عجلة العولمة وفي الوقت ذاته معالجة بعض مخاطرها. وقد أفضى هذا في كثير من الأحيان إلى وضع مواصفات عليا، وهي إن لم تعالج على نحو صحيح قد تتسبب في تفاقم الاتجاهات نحو تهميش الشاردين في عملية العولمة. ومن جهة أخرى، فان الشركات في البلدان النامية قادرة في كثير من الأحيان على اعتماد استراتيجيات استباقية تمكنها من تحويل التحديات في مجالات كالبيئة والنوعية إلى فرص.

## فريق المناقشة الأول- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: كيف يمكن للصناعة أن تساهم على أفضل وجه في مكافحة الفقر؟

٨- لا يمكن تحقيق انخفاض هام في مستوى الفقر في كامل أنحاء العالم، وهو ما يعتبر الآن الهدف الشامل للتعاون الدولي من أجل التنمية، الا إذا تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية بالقدر الكافي في البلدان النامية. ونظرا لما نعرفه عن عملية النمو، فان للصناعة التحويلية دورا هاما عليها أن تؤديه في إحداث هذا النمو. غير أن ما يتبقى بحثه بالتفصيل، فهو السبل التي ينبغي انتهاجها في دعم النمو الصناعي في البلدان النامية، نظرا للهدف المحوري الآنف الذكر والظروف الراهنة. وبالنظر إلى الهدف، فان ما يهم ليس معدل النمو فقط، وانما نوعيته أيضا. وينبغي أن يكون نمط النمو ملائما تماما لتحقيق انخفاض هام في مستوى الفقر وعدم المساواة. وينبغي تحقيق النمو والتنمية اللازمين في ظروف تتسم بتكامل سريع ومتعدد الجوانب للاقتصاد العالمي. وسوف يزداد هذا تعقيدا في الأعوام القادمة بسبب الحالة الاقتصادية الناشئة بعد الأحداث الدولية الأخيرة.

٩- وتتسم العولمة في المقام الأول بالتكثف المنتظم لتدفقات السلع والخدمات والموارد والمعارف والمعلومات. ومع أن هذه التدفقات يمكن أن تكتسح العالم، فان المشاركة فيها ليست بأي حال من الأحوال مضمونة بالقدر ذاته لكل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. بل وعلى عكس ذلك، يبدو أن هنالك قوى حاشدة كبرى تمارس تأثيرها، وهذا يتجاوز إلى حد بعيد فيما يبدو نطاق السياسة العامة، وهي آخذة في تركيز فوائد العولمة في بعض أجزاء العالم تاركة الآخرين مهمشين. ويرمي الهدف الانمائي إلى حد بعيد إلى عكس هذه الاتجاهات المعادية.

١٠- وتتوقف فرص الالتحاق بركب مختلف أشكال التدفقات الدولية والاستفادة منها، إلى حد بعيد، على الظروف المحلية، بما فيها الموارد المتوفرة والتوجه السياساتي. ويجري تحويل الظروف المحلية — بما فيها تلك المتعلقة بالاتجاهات في التنمية الاجتماعية وبناء القدرات — تحويلا سريعا بسبب مفعول العولمة والتدفقات الدولية المقترنة بها. واجمالا، فان الهدف المتمثل في تحقيق انخفاض كبير في مستوى الفقر على الصعيد العالمي يستدعي بذل جهود مدروسة بعناية لالحاق الاقتصادات بركب التدفقات الدولية وضمان نتائج ايجابية للتفاعل بين هذه التدفقات والعوامل المحلية.

١١- وأفضل طريقة للنظر الى المواضيع المختارة للمناقشة في فريق المناقشة الأول هي في سياق ما يعرف في الوقت الراهن عن طبيعة النمو الاقتصادي ومصادره. والعنصر المحوري في هذه المعرفة هو الصلة بين خفض مستوى الفقر وتحقيق النمو بواسطة الانتاجية — حيث إن مكاسب الانتاجية هي التي تمكّن من تحسين مستويات المعيشة.

ولكن، كيف يقترن النمو بمكاسب الانتاجية في البلدان النامية؟ وما هي القوة الرئيسية وراء النمو: هل تتمثل في تجميع عوامل الانتاج — وخصوصا رأس المال المادي — أم في تحقيق مكاسب في الكفاءة في قطاعات ومصانع محددة، أم في الانتقال إلى الاضطلاع بأنشطة لزيادة الانتاجية؟ إن النمو يستفيد طبعا من تحقيق تقدم في هذه النهوج الثلاثة معا. غير أن مساهمات كل واحد منها في النمو قد تختلف بحسب الزمان والمكان، وبوجه خاص، وفقا للظروف المحلية للتنمية الصناعية.

## التكنولوجيا

١٢- إن الطرائق الحالية لقياس التغير في الانتاجية تضع في العادة خطا فاصلا بين مفعول كمية ونوعية عوامل الانتاج من جهة وعناصر كبيرة "مستعصية التفسير" من جهة أخرى. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، ينظر إلى الزيادات في الانتاجية بصفتها ناجمة عن التقدم التكنولوجي كمصدر رئيسي، وهو بدوره يتأثر تأثرا شديدا بالمؤسسات وبالاطار الذي توجد فيه الحوافز.

١٣- وفي سياق نمو البلدان النامية، ثمة حاجة إلى القيام بتمييز أساسي بين سبل الوصول إلى تكنولوجيا جديدة من خلال قنوات مختلفة من جهة، واعتمادها وتطويعها واستخدامها استخداما فعالا من جهة أخرى. ومن الأشياء البارزة في هذا المجال عمليات تكييف أفضل الممارسات ذات الصلة ونشر التكنولوجيا وتحسين الكفاءة التقنية، وكذلك ما يقترن بها من مراحل تعليم.

١٤- ومع أن بُعدي الابتكار والكفاءة وثيقا الصلة في عمليات مقارنة أداء النمو بين البلدان، فيما يخص البلدان النامية، فان المناقشة تتركز عادة على النشر والكفاءة وعلى الجهود التي هي أساسية لها. فالقرارات السياساتية ينبغي أن تكون مهتدية بمعرفة الجهود التي هي فعالة أكثر من غيرها من حيث التكلفة في ظل ظروف محلية معينة. وكسمة عامة، سوف تشمل هذه القرارات الجمع بين التدابير التي تيسر سبل الوصول إلى التدفقات الدولية للتكنولوجيا والتدابير التي تدعم العمليات المعقدة التي يقوم عليها اعتمادها وتكييفها واستخدامها استخداما فعالا.

١٥- وفي حين أن نشر التكنولوجيا واستخدامها استخداما فعالا يمثل بالتالي عاملا أساسيا مقررا للنمو والتنمية، فان التجربة تبين أن السرعة التي حصل بها ذلك اختلفت اختلافا حادا من بلد إلى آخر. وحتى في عصر العولمة الحالي، الذي يسّر وعجّل دون شك انتشار التكنولوجيا واعتمادها في كامل أرجاء العالم، فان بلدانا عديدة من أقل البلدان نموا تخلفت عن ركب هذه العملية. لذلك، فان هنالك حاجة ماسة إلى بذل جهود استباقية لترويج انتشار التكنولوجيا العصرية لكي تصل إلى البلدان المحرومة منها نسبيا، واستيعابها فعلا من قبل هذه البلدان. وتشمل هذه الجهود وضع برامج متخصصة للتشجيع على نشر التكنولوجيا، وكذلك المبادرات ذات الصلة بالتبصر التكنولوجي من أجل القيام على نحو متواصل بتقييم ورصد تطوير التكنولوجيا وتطبيقها في البلدان النامية. اضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتاح لهذه البلدان سبل أكثر للحصول على تكنولوجيات متقدمة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الاحيائية، التي سيكون لها دور هام في دعم التنمية الاقتصادية في الأعوام القادمة.

## الاستثمار والتبادل التجاري

١٦- إن التطور التكنولوجي في البلدان النامية يتوقف بشكل أساسي على التدفقات الدولية للمعرفة التقنية، وكذلك على الجهود التكنولوجية الداخلية الباهظة. وفيما يتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام، ينطبق ذلك بالقدر ذاته من القوة والمصداقية على دور التدفقات الدولية للسلع ورأس المال. كما تكتسي هذه التدفقات أهمية اضافية ومتزايدة بصفتها قنوات لنقل التكنولوجيا الجديدة. ويتوقع من أنواع التدفقات الدولية الثلاثة — المعرفة ورأس المال

والسلع – أن تساهم مساهمة هامة في زيادة الانتاجية، ومن ثم في تحقيق النمو.

١٧- ومن بين التدفقات الاستثمارية، يستأهل الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما خاصا حيث إنه يمثل واحدا من أنجع السبل لتمكين البلدان من الوصول إلى موارد خارجية، ولا سيما إلى التكنولوجيا والخبرة الادارية والمهارات. ومن منظور انمائي، تكمن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بهذه التدفقات في شدة تركزها لدى البلدان، وذلك حسب المصدر والمقصد. وتبدو البلدان الضعيفة الدخل بوجه خاص مهمشة أكثر فأكثر أيضا فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري الدولي. وتشمل مجالات السياسات التصحيحية المهارات المهنية والقدرات التكنولوجية والبنية التحتية وتكاليف مختلف أنواع المعاملات.

١٨- وتعد التجارة بالسلع واحدة من مختلف القنوات التي يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا بين البلدان. وثمة في هذا المجال ما يوضح السبب الذي يجعل الانفتاح وما ينتج عنه من ارتفاع في حجم التبادل التجاري يساهم على الأرجح مساهمة هامة في تحقيق النمو. وثمة حجة داعمة معقولة أخرى للصلة الايجابية بين التبادل التجاري والنمو، وهي تتعلق بالآثار ذات الصلة بزيادة التعلم والنمو من جراء التوجه نحو التصدير. فالتعرض لزيادة المنافسة في الأسواق الدولية يفضي في العادة إلى تحسينات في أداء الشركات أو الصناعات التصديرية.

١٩- ويساعد تناول دور ونوعية الانفتاح في تعزيز القدرة التنافسية على زيادة التركيز على هذين الجانبين الأساسيين في التبادل التجاري دون التسبب في احتكاكات بينهما. بل إن الآثار المنشودة والمتمثلة في زيادة النمو لا يمكن تحقيقها الا بالجمع بين سبل الوصول الملائمة إلى السوق الدولية والجهود الداخلية لتمكين الشركات من النجاح في هذه الأسواق. وهذا يصح بوجه خاص على الصناعة التحويلية التي ينبغي فيها تصور زيادة القدرة التنافسية بصفتها هدفا واسعا ومعقدا، وهو هدف يجتذب للسبب ذاته قدرا كبيرا من الاهتمام من جانب المحللين وواضعي السياسات.

## فريق المناقشة الثاني- المعايير العالمية والصناعة التحويلية المحلية: التحديات والفرص

٢٠- لقد وضعت برامج التثبيت والتكييف في مطلع الثمانينات على أساس التوقع الذي مفاده أن زيادة التعرض للتدفقات الدولية للسلع والخدمات وعوامل الانتاج ستحفز تحقيق نمو داخلي أسرع. غير أنه كان هنالك في الوقت ذاته وعي متزايد بالنتائج المعادية التي يحتمل أن يسفر عنها تحرير الاقتصاد: فالشركة التي تواجه ضغوطا تنافسية أشد سيكون أمامها خياران صعبان وهما إما القيام باستثمارات تنطوي على مجازفة من أجل تحسين خطوط انتاجها وتكنولوجياتها التجهيزية وإما الانتقال إلى منتجات أشبه بالسلع وذات قيمة مضافة أدنى، إذا أرادت أن تظل في ميدان الأعمال على كل حال. وفي الوقت ذاته، فان التطبيق المتزايد للمعايير والاتفاقيات الدولية بشأن النوعية والبيئة سيترك للشركة نطاقا ضيقا أكثر فأكثر للتنافس بنوعية ردئية وأجور ضعيفة والإضرار بالبيئة. ومع أن هذه المعايير والمواصفات اعتمدت في كل الأحوال تقريبا بنية التشجيع على تحقيق نواتج ايجابية كضمان السلامة والصحة العموميتين وحماية البيئة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فانها قيدت أيضا قدرة البلدان النامية على انتهاج الطريق المتسم بقيمة مضافة ضعيفة في سبيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢١- وهذه الاتجاهات هي وجوه مختلفة للظاهرة ذاتها. فهي تؤكد الجهود الشاقة التي يبذلها واضعو السياسات في البلدان النامية في سعيهم إلى حفز حشد الموارد الداخلية، اضافة إلى إدماج اقتصادات بلدانهم في التدفقات الاستثمارية والتكنولوجية والتجارية الدولية. لذلك فإن فريق المناقشة هذا سيركز على دور المعايير الدولية وعلى تقييم أثرها في

نمو الصناعة التحويلية في البلدان النامية: فهل هي زادت فعلا في تهميش البلدان النامية أم أنها، على عكس ذلك، ساعدتها على الالتحاق بالمجرى الرئيسي للتكامل العالمي؟ ويتوقف جزء كبير من الجواب عن هذا السؤال على الكيفية التي تمكنت بها الشركات في البلدان النامية من تحقيق اندماجها في الأسواق الاقليمية والعالمية، والكيفية التي تعاملت بها مع المعايير الدولية المقترنة بذلك. وتدل التجارب على وجود سلسلة متواصلة من ردود الفعل تتراوح بين التقيد السلبي الصارم بالمعايير الدولية التي ينظر إليها عندئذ على أنها قيود، واتخاذ تدابير استباقية تتمثل في اعتماد موقف استراتيجي للاستفادة من هذه القواعد الجديدة للعبة.

## البيئـــة

٢٢- لقد حظي التعاون العالمي من أجل الحفاظ على البيئة بالتشجيع والدعم بوسائل عدة وفي ملتقيات عدة تمتد من الاتفاقيات الدولية — ومنها الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ من أجل دعم الخيارات المتعلقة بالطاقة المستدامة؛ والتنوع الاحيائي من أجل ضمان حفظ الأنواع؛ وبروتوكول مونتريال من أجل التخلي مرحليا عن المواد المستنفدة للأوزون — الى البرهنة على كفاءة مراكز الانتاج الأنظف بإقامة الدليل على أن عمليات الانتاج المحسنة والتدابير الخاصة بكفاءة الطاقة تلبي الشواغل البيئية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، فان التصديق في الوقت الحالي على اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة يخلق تحديات وفرصا أمام الشركات في البلدان النامية لدعم البرنامج الدولي للتنمية المستدامة، مما يستدعي بوضوح اقامة علاقة وثيقة بين الانتاجية والقدرة التنافسية والامتثال للمعايير البيئية.

٢٣- ومن شأن تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية فعلا أن يغير البنية الربحية للشركات في البلدان النامية تغييرا جذريا: فالشركات التي لا تتخذ خطوات في الوقت المناسب للامتثال للوائح الملزمة ستشهد تقلصا كبيرا لأسواقها؛ وستكون هنالك حاجة إلى النهوض بعمليات وتكنولوجيات الصناعات التحويلية؛ وسوف تتطور أنماط المنافسة والممارسة المثلى بطرائق من البديهي أنه يصعب فهمها، ناهيك عن التنبؤ بها. ومن جهة أخرى، وكما هو الشأن بالنسبة لأي بروتوكول دولي يقوم على التسليم بأن الكرة الأرضية إرث مشترك، سيكون من الضروري أن تتيح البلدان الصناعية قدرا هاما من الموارد والتكنولوجيا لتيسير عملية التكييف في البلدان النامية. وسيكون بناء شراكات وتعزيز التعاون أساسيين للنجاح في تنفيذ مختلف البروتوكولات الدولية للحفاظ على البيئة العالمية.

## النوعيـــة

٢٤- النوعية تعتبرها الشركات التصنيعية متغيرا استراتيجيا إلى جانب كل من الأسعار وخدمة الزبائن، وقد جُعل منها حجة تسويقية محددة. فقد أصبحت النوعية صفة خاصة للسلعة المصنعة تستخدم اضافة إلى خصائص أخرى لتحديد سعر المنتج في سوق معينة. وهذا يوحي بوجود توازن بين السعر والنوعية: فالنوعية الأحسن تستوجب سعرا أعلى أو التوجه إلى سوق مختلفة. وبعبارة أخرى، لا يوجد شرط الزامي على البلدان النامية لتنتج سلعا مصنعة بأعلى نوعية ممكنة، مع أن المواصفات الدنيا التي يمكن أن يفضي إليها ذلك مطلوبة، خصوصا في صناعتي الأغذية والمستحضرات الصيدلانية، حيث من السهل أن تتسبب المواصفات الرديئة في مخاطر صحية. ولكن توجد بالتأكيد أسباب اقتصادية قوية تدفع هذه البلدان إلى الارتقاء بمستوى نوعية ناتج الصناعة التحويلية، حيث إن ذلك يوسّع آفاق السوق ويمكّن هذه البلدان من تحسين معدلات تبادلها التجاري.

٢٥- وكما هو الحال فيما يتعلق بالمعايير البيئية، يمكن أن تكون استجابة الشركات في البلدان النامية للوائح والمواصفات التقنية المفروضة في الأسواق الخارجية خاطئة أو منهجية. أما الاستجابة الخاطئة، فهي تتمثل في اتباع نهج

يهدف الى مجرد ضمان استيفاء المعايير الدولية في منتجات معينة وفي عمليات التصنيع التي تقوم عليها. ويتسبب هذا النهج في كثير من الأحيان في تعرض الشركات في البلدان النامية لتقليص مؤقت في هوامش ربحها لأن استثمارها في المعدات المتقدمة والمهارات العليا اللازمة لاستيفاء المواصفات الجديدة لا يثمر عائدا في الأمد القصير، بل انه لا يولّد أرباحا الا عندما تنجح الشركة في اقتحام الأسواق الجديدة. وخلافا لذلك، فان النهج المنهجي الذي ينطوي على اعتماد تقنيات متطورة لادارة النوعية، يعزّز قدرة الشركات في البلدان النامية على استيفاء مواصفات متزايدة الصرامة وعلى تحقيق زيادات في الانتاجية أكثر سرعة واستدامة بيئية. واضافة الى ذلك، فهو يثمر فوائد اجتماعية فورية، وذلك مثلا في المجالات التي يمكن أن تسفر فيها رداءة النوعية عن مخاطر صحية.

٢٦- ويتوقف اعتماد هذا الموقف المنهجي ازاء المواصفات الدولية بشأن النوعية ومتطلبات السوق، من جانب الشركات في البلدان النامية، على امكانية حصولها على التسهيلات الملائمة في مجالات المواصفات والمقاييس والاختبار وتقييم مدى التقيد بالمعايير والنوعية والانتاجية. وهذا يقتضي من البلدان النامية المعنية أن تنشئ وتصون قدرات مؤسسية هامة في هذه المجالات، وهذا بدوره يتطلب استثمارات كبيرة في كل من رأس المال المادي والبشري على السواء. وبالتالي، فان هذه الاستثمارات التي لا تكون ممكنة في حالات عديدة إلا بواسطة الدعم الخارجي يمكن أن يكون لها دور حاسم في تمكين البلدان النامية من الاستفادة من فرص الاندماج في سلسلات عالمية من القيم بواسطة العولمة، بدلا من أن تكون مهمشة بسببها.

## الخاتمـــة

٢٧- لقد حاولت هذه الورقة أن تبين أن من الممكن، بل ومن الأساسي حقا، ضمان أن تصبح عملية العولمة وما يلازمها من تطوير للمواصفات الدولية أداة ناجعة لتقليص الفقر والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لدى أكثر شرائح المجتمع حرمانا. كما سعت هذه الورقة الى أن تبين أن التنمية الصناعية يمكن أن تساهم مساهمة هامة في هذا الصدد. وبوجه خاص، يمكن بلوغ هذا الهدف من خلال نهجين مختلفين: أولا، من خلال الجهود الرامية الى توسيع نطاق تدفقات الموارد الدولية التي تزيد في قيمة الموارد الداخلية؛ وثانيا، من خلال استجابة منهجية لتزايد عدد المعايير الدولية من أجل تحويل التحديات التي تطرحها الى فرص.